



إلى

السيد وزير الدولة والسيدة والسادة الوزراء  
والمندوبين السامين والمندوب العام والمندوب الوزاري

الموضوع: تعميم العلاقات التعاقدية بين الدولة والمنشآت والمؤسسات العامة.

**سلام تام بوجود مولانا الإمام؛**

وبعد، ففي إطار تحسين حكمة المؤسسات والمنشآت العامة، وسعيا إلى الرفع من مستوى أدائها وتعزيز شفافية ونجاعة تدبيرها، وتفعيلا لمضامين البرنامج الحكومي الذي نص على التعميم التدريجي للعلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العامة؛ فإن كلا من الوزارات الوصية والمؤسسات والمنشآت العامة مدعوة إلى العمل على إعداد مخططات عمل متعددة السنوات وبلورتها في عقود-برامج يتم إبرامها بين هذه الهيئات والدولة.

وفي هذا الإطار، ينبغي أن تدرج الالتزامات المتبادلة والمقتضيات المتضمنة في هذه العقود-البرامج في إطار السياسة العامة المحددة من طرف السلطات العمومية، في مراعاة تامة لانتظارات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين من حيث جودة الخدمات وولوجيتها واستمراريتها.

كما ينبغي أن تشكل مرحلة إعداد ومناقشة مضامين العقد البرنامج فرصة لوضع رؤية استراتيجية مشتركة بين المؤسسة أو المنشأة العامة من جهة، والدولة من جهة أخرى، للتأكد من جدوى النموذج الاقتصادي للمؤسسة أو المنشأة وملاءمته للرهانات الحالية والأهداف المسطرة والموارد الممكن تعبئتها، وكذا للتحديات المستقبلية.

ولهذا الغرض، وفي إطار تطبيق مقتضيات الحكامة الجيدة التي أكد عليها المنشور رقم 3/2012 بتاريخ 19 مارس 2012، حول حكامه المؤسسات والمنشآت العامة، وتفعيلا لمقتضيات الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامه المنشآت والمؤسسات العامة، فإنه يجب الحرص على إسهام المجالس التداولية لهذه الهيئات في عملية التعاقد وتتبع تنفيذ العقود وتقييمها.

كما يتعين أن تركز محاور العقد البرنامج على المشاريع والبرامج الكفيلة بتمكين المنشأة أو المؤسسة العامة من أداء مهامها بفعالية، مع مراعاة الأهداف المتعلقة بالنجاعة المالية وترشيد النفقات.

واعتبارا لكون العقود-البرامج متعددة السنوات بين الدولة والمنشآت والمؤسسات العامة تعد آلية للتخطيط الإستراتيجي، فمن اللازم الحرص على تضمينها العناصر التالية:

- تحسين الحكامة وتطوير أدوات التسيير؛
- تقوية الرقابة الداخلية للمؤسسة أو المنشأة العامة والوقاية من المخاطر المالية والاقتصادية والتقنية؛
- وضع آليات التواصل ونشر المعلومات؛
- تحسين المؤشرات التقنية والاقتصادية والمالية للمنشأة أو المؤسسة العامة؛
- تحسين جودة الخدمات والتحكم في تكلفتها؛
- ترشيد النفقات.

كما يجدر التأكيد على ضرورة التقييم المنتظم للإنجازات المحققة من طرف المؤسسات والمنشآت المعنية بالنظر إلى الالتزامات المتبادلة المنصوص عليها في العقود-البرامج، وذلك وفق المسطرة المحددة لهذه الغاية، على أن يتم تكليف اللجنة المختصة في الإستراتيجية والاستثمار المنبثقة عن المجلس التداولي لكل مؤسسة أو منشأة عمومية بالقيام بهذه الوظيفة، علما بأنه يجوز لهذه اللجنة أن تستدعي للمشاركة في أشغالها كل الأطراف المعنية من إدارات وهيئات.

هذا، ومن أجل تعميم تدريجي للعقود-البرامج بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العامة الخاضعة لوصايتكم، أطلب منكم العمل على وضع برنامج عمل بتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الاقتصاد والمالية، مع الحرص على أن تتم التغطية الشاملة للمحافظة العامة في أقرب الآجال.

وتجدون رفقة هذا المنشور دليلا منهجيا للتعاقد بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العامة، وذلك بهدف تسهيل إعداد مشاريع العقود-البرامج من طرف المؤسسات والمنشآت العامة، وتدقيق مساطر إبرامها وتتبعها وتقييمها وتعديلها عند الاقتضاء.

وبناء على ما سبق، أهيب بكم إلى تعميم هذا المنشور والدليل المنهجي المرفق به على المؤسسات والمنشآت العامة الخاضعة لوصايتكم، ودعوتها إلى تفعيل مضامينهما على الوجه الأمثل، مع حثها على إعداد عقود-برامج في أقرب الآجال.

والله من وراء القصد والسلام.

رئيس الحكومة  
عبد الإله كيران